

لماذا تخسر أجهزة الاستخبارات الأميركية في حرب المعلومات

تولي القوى العظمى أهمية كبيرة لحرب المعلومات خاصة في مطاردة الإرهابيين، فالخبراء العسكريون يحددون بطريقة منهجية البنى التحتية اللوجستية وأنظمة القيادة والمراقبة ومراكز النقل، التي سيهاجمونها بطريقة شبيهة أكيدة في حال نشوب نزاع. ولكن ما يثير الاهتمام هو فشل الولايات المتحدة في ذلك بينما استطاع منافسوها النجاح.

واشنطن - تلجأ القوى الكبرى إلى استخدام سلاح الخوارزميات لتقليص نفوذ خصومها، حيث لا تكتفي بالتوغل في الملفات الإقليمية الحارقة مثلما يحصل اليوم في الشرق الأوسط، ولكن تتخذ استراتيجيات للتعامل مع التهديدات مهما كان حجمها.

ولأن دولاً مثل روسيا والصين تسعى بكل الوسائل إلى إزاحة الولايات المتحدة من على واجهة القيادة للنظام العالمي، بات المسؤولون الحكوميون الأميركيون الكبار يبررون خسارة بلدهم حرب المعلومات المستمرة حينما فشل في تجديد سياسات محاربة الإرهاب خلال العقد الماضي. ويقول المحلل مارك بوميرلو في تقرير نشره موقع "ديفنس نيوز" إن الجهات الفاعلة في الدولة تشن عادة حرباً إعلامية متواصلة ضد الولايات المتحدة وحلفائها كوسيلة لتقويض المؤسسات الديمقراطية وزرع الفتنة بين المواطنين.

ولدى موناغان سيل من التساؤلات حول ذلك من قبيل إقناع الناس بالتحول إلى التطرف "وماذا نريد أن نفعل؟ ومن نستهدف؟ وهل نواجه روايات منافسينا القريبين من الأقران؟ وهل نصححها؟ وهل نحاول تبديد نظريات المؤامرة والمعلومات الخاطئة والمضللة؟، وأكد أنه من الضروري استيعاب ذلك قبل أن يتم تطوير عملية معلومات ناجحة أو شاملة.

وكانت الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة تقوم بتبادل مستمر في مجال المعلومات ضد الاتحاد السوفيتي ومع ذلك، بينما حولت واشنطن تركيزها وأهدافها خلال حربها العالمية على الإرهاب، لم تفعل روسيا ذلك. وتتمتع الولايات المتحدة بميزة تنافسية طبيعية في مجال عمليات المعلومات ضد المنافسين القريبين من نظرائها، وهذا ينطبق بشكل خاص على روسيا التي كانت تفعل ذلك لسنوات وسنوات.

وقال موناغان إن "روسيا تمتلك بنية تحتية كاملة لتقديم عمليات المعلومات. لا يقتصر الأمر على البنية التحتية فقط، بل يشمل أيضاً مجالاً من اللاعبين بدءاً من أجهزة الاستخبارات ووصولاً إلى وسائل الإعلام الحكومية إلى المتحدثين باسمهم الإعلامي وديبلوماسيهم عبر المساحات الإعلامية التي يمتلكونها في الخارج".

ويؤكد ناغاسا أن هناك طرقاً لدولة معتزلة مثل الولايات المتحدة لتصحيح نفسها، لكن "نحن نتركها تتلاشى لأننا لا نأخذ هذا الأمر بجديّة كافية عبر حكومة الولايات المتحدة".

ويمكن أن يختبئ كبار خصوم الدولة وراء السيادة وهو أمر لا تتمتع به الجماعات الإرهابية - والموارد الغنية بينما يستفيدون أيضاً من المؤسسات المعتزلة بها دولياً مثل الأمم المتحدة.

ولكن بعض الخبراء يقولون إنه من الممكن أن تكون الولايات المتحدة أكثر نشاطاً في هذا الفضاء مما يبدو، وإذا كانت هذه العمليات تتم في وسائل الإعلام الأجنبية، فمن المحتمل أن تكون غير معروفة للاميركيين، الذين يحاولون تتبع النشاط.



فضاء إلكتروني تحتمد فيه المواجهة



طريق وعر حتى تحقيق الديمقراطية

انتكاسة التغيير السياسي في الجزائر بين انتفاضة أكتوبر وحراك فبراير

السلطة غير مستعدة لتقديم المزيد من التنازلات إلا إذا أرغمت عليها

يظهر احتدام الجدل بين الجزائريين حول مستقبل أحوالهم السياسية والاجتماعية، وهم يستذكرون حقيقتين مهمتين في تاريخهم الحديث، بين انتفاضة في أواخر ثمانينات القرن الماضي وحراك شعبي تفجر في فبراير 2019، أنهم مصررون على تغيير واقعهم الجديد مهما كلف الثمن ومهما طال الزمن متمسكين بمحددات رسموها طيلة عقود تلتقي حول ثوابت الديمقراطية وتحويل بلدهم إلى دولة مدنية ليس للعسكر أي تأثير فيها على السلطة.

غير أن المتابعين للشأن الجزائري ومعظم المحللين، لا يجدون فرقا كبيرا بين المحطتين رغم الفارق الزمني بينهما، ونفس الأسباب التي فجرت انتفاضة 2019، ورغم أن الكثير من المحتجين لم يولدوا بعد في ذلك التاريخ، وإن تناغمت الشعارات في المحطتين مع فوارق لافتة، فإن المتفحص في مسار الجزائر الحديثة لا يلاحظ تغييرات ملموسة بين الفترتين، ورغم فارق ثلاث قرن بين التاريخين، إلا أن نفس المناخ ونفس الأسباب التي فجرت انتفاضة أكتوبر 1988 ما زالت قائمة في الجزائر 2020، وأكتوبر الذي ولد فبراير، حيث بإمكانهما أو بإمكان أحدهما ولادة موعود جديد في البلاد من أجل تحقيق التغيير المنشود.

ومع أن سلطة الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد قد طوقت الانتفاضة العنيفة سريعا في ذلك الوقت من خلال حزمة من الإجراءات والتدابير الملموسة تجسدت في التعددية السياسية والإعلامية وإنهاء هيمنة الحزب الواحد على المشهد السياسي، وإطلاق سراح المساجين السياسيين والدخول في مرحلة إنفتاح غير مسبوق في المنطقة العربية، إلا أن السلطة الجديدة اليوم، وفي ظل حكم الرئيس عبد المجيد تبون، دخلت في مسارات رفضت شعبيا، وكانت إنجازاتها أقل بكثير من إنجازات ما حدث في شهر أكتوبر.

وبانتهاء مرحلة الإنفتاح الديمقراطي في الجزائر نهاية ثمانينات القرن الماضي وصولاً إلى العشرية الدموية "السوداء" في تسعينات القرن الماضي، التي دفعت البلاد فيها ضريبة ربع مليون من أبنائها وعشرات المليارات من الدولارات من الخسائر المادية، بسبب الصراع بين الإسلاميين المتطرفين والمؤسسة العسكرية، فإن سقوط نظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة لم يكن أحسن مما كان، فقد تمكن النظام الحالي والمستفيد من جائحة كورونا من تجديد نفسه، وعاد العسكر بقوة إلى

الواجهة مرة أخرى. وببقاء الخسائر البشرية وعدد الضحايا هو الفارق الأبرز بين المحطتين، إذ أن انتفاضة أكتوبر عام 1988، والتي استهدفت بالتحريب كل ما يرمز إلى الدولة من مؤسسات ومقرات سيادية،

وسقط فيها حوالي 500 شاب ضحايا لخصاص الجيش والأمن في ذلك الوقت، فضلا عن تعرض المئات من المعتقلين إلى التعذيب الوحشي، فإن حراك فبراير الذي تفجر بينما كان حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم يستعد لترشيح بوتفليقة لولاية خامسة رغم مرضه، لم تسجل فيه ضحايا ولم يتعد حدود الاحتكام وبعض التجاوزات. غير أن المتابعين للشأن الجزائري ومعظم المحللين، لا يجدون فرقا كبيرا بين المحطتين رغم الفارق الزمني بينهما، ونفس ممارسات الفساد المالي والسياسي بقيت تهيم على مؤسسات الدولة ومفاصلها المتداخلة، كما أن نفس أساليب القمع والتضييق على الحريات والسجون والتهم الجاهزة تنفذ على الراضين لمسارات السلطة سواء قبل أكتوبر 1988 أو خلال وبعد تعليق المظاهرات والاحتجاجات في 2020.

في كلا المحطتين كانت المخرجات مخيبة للأمال ودون طموحات الجزائريين، وتم خلالهما وأد حلم التغيير السياسي الشامل في البلاد، بسبب رفض السلطة التجاوب مع مطالب الشارع، لتبقى بذلك الجزائر تحصي "الفرص الضائعة"، بحسب تعبير رئيس الحكومة السابق مولود حمروش.

وعكست الشعارات المرفوعة أو المرعدة من طرف المحتجين في مسيرات ووقفات خلال اليومين الأخيرين في العاصمة أو المدن الأخرى الصلة الوثيقة المرادية آثار جدلا على نطاق واسع، رئيسا غير شرعي ويمثل واجهة مدنية للعسكر، وأن الجيش هو الذي يدير اللعبة من وراء الستار، إذ إضافة إلى عدم قناعة هؤلاء بشريعة الانتخابات الرئاسية الأخيرة، فإنهم يرفضون أيضا الدستور الجديد، المقرر عرضه على الاستفتاء الشعبي في مطلع نوفمبر المقبل.

فرصة الإقلاع الشامل خلال العشريتين الماضيتين، لكن تنامي الوعي الجماعي، الذي ارتقى بالمواطنين من عنف أكتوبر ودموية العشرية السوداء، ومن مناورات أوضاع الإقليم، إلى احتجاجات سلمية صدرت لأكثر من عام ومستعدة للعودة، يبشر بتحقيق حلم التغيير ولو في توقيت متأخر.

الوقوفات الشعبية بمناسبة الذكرى 32 لانتفاضة أكتوبر 1988.

ويرى محللون سياسيون أن سلطة الأمر الواقع التي دفع بها الحراك الشعبي إلى الواجهة، ضغلت لتتحى الرئيس السابق بوتفليقة عن السلطة في أبريل 2019، وأطاحت برموز مرحلته بدعوى الحرب على الفساد، ولم يعد بوسعها تقديم المزيد من التنازلات بعد ارتفاع سقف المطالب الشعبية لتتحى الجيش عن السلطة والمضي قدما نحو وضع أسس ترسخ مدينة الدولة، لأن عقيدة العسكر المتوارثة عبر العقود والأجيال لم تتقنع بعد بتسليم السلطة للمدنيين.

ويعتقد نائب رئيس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان سعيد صالح أن الحراك الشعبي الحالي هو استمرار لأحداث أكتوبر 1988 وأن "الربيع العربي" الذي اجتاحت المنطقة العربية في عام 2011 عاشته الجزائر قبلها بثلاثة وعشرين عاما، إلا أنه بمضي كل تلك الفترة يبقى الإلهام يخيم على الحراك، ويفضل رسالة أكتوبر سيستمر الجزائريون في التظاهر ولن يتوقفوا، خاصة وأن مكاسب الحريات الديمقراطية باتت مهددة أكثر من أي وقت مضى.

سعيد صالحى
الحراك سيبقى
يستلم أحداث أكتوبر
حتى يحقق أياته

وأثبتت التجارب من انتفاضة أكتوبر إلى حراك فبراير، أن النظام السياسي في البلاد مستعد للتضحية برموزه ورجالاته، لكنه غير مستعد للتضحية جانبا لصالح التغيير، فقد تحنى بن جديد في مطلع تسعينات القرن الماضي، وقتل الرئيس محمد بوضياف بعده، واستقال اليامين زروال في 1998، وتحنى أيضا بوتفليقة، ولم تتغير شعرة في النظام أو ما يوصف بـ"العبة السوداء".

وأمام انسداد سياسي مزمن في البلاد، فقدت معه السلطة فرص إصلاحات داخلية مقنعة، يستمر الغضب في الشارع وتضيق مع البلاد وقتنا ثميناً قد نندم عليه مستقبلا، كما ضاعت منها فرصة الإقلاع الشامل خلال العشريتين الماضيتين، لكن تنامي الوعي الجماعي، الذي ارتقى بالمواطنين من عنف أكتوبر ودموية العشرية السوداء، ومن مناورات أوضاع الإقليم، إلى احتجاجات سلمية صدرت لأكثر من عام ومستعدة للعودة، يبشر بتحقيق حلم التغيير ولو في توقيت متأخر.



صابر بلدي
صحافي جزائري

الجزائر - تحصى الجزائر أكثر من ثلاثة عقود من عمرها الضائع منذ انتفاضة شعبية غير مسبوقه في الخامس من أكتوبر 1988، إلى حراك شعبي سلمى صمد أكثر من عام في فبراير العام الماضي، بين سلطة ترفض التغيير وتتمسك بضرورة المرور بالبلاد إلى مرحلة جديدة، لأن زمن الانغلاق قد ولئى والعالم صار قرية صغيرة.

بين سلطتي الرئيسين، الراحل الشاذلي بن جديد وعبد المجيد تبون، لم يتغير شيء ملموس سياسيا واقتصاديا واجتماعيا

واحيا آلاف الجزائريين في المهجر وداخل البلاد، الذكرى الثانية والثلاثين لانتفاضة أكتوبر، بوقفات ومسيرات شعبية في العاصمة الجزائر والعديد من مدن البلاد مثل عنابة وقسنطينة وهران وتلمسان وغيرها، إضافة إلى العاصمة الفرنسية باريس، معيدين بذلك أجواء الاحتجاجات الشعبية في 2019 و2020، قبل أن تعلق في شهر مارس الماضي بسبب جائحة كورونا.

ويبدو أن إجراءات الغلق والتضييق المطبقة بدعوى مواجهة الوباء العالمي، بصدد إنتاج حالة غير مسبوقه من الاحتقان والاختناق في الشارع، قياسا بالعودة القوية للمرأة الجزائرية إلى الشارع من أجل الاحتجاج ضد مسارات السلطة، حيث لوحظ حضورها اللافت في مختلف المسيرات والوقفات التي عاشتها البلاد في هذا الخامس من أكتوبر.

مصدر الإلهام

رغم الانتكاسة التي منيت بها انتفاضة أكتوبر في إحداث التغيير السياسي الشامل والعميق في البلاد، بسبب المخرجات التي أعادت المؤسسة